في العلاقة بين عملية بناء الدولة وتحقيق الدولة القوية من منظور المفكر (فوكوياما): العراق كدراسة حالةً

بروفيسور شيرزاد أحمد أمين النجار*

---

* دكتوراه فلسفة في علم السياسة – جامعة فيينا – النمسا، ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية – الأكاديمية الدبلوماسية – فيينا، أستاذ علم السياسة والقانون الدستوري – جامعة صلاح الدين - أربيل

الملخص

إن الدول الضعيفة - الفاشلة تواجه مشكلة " فشل عملية بناء الدولة" فيها وبالتالي فهي تمثل مصدر العديد من أكثر مشاكل العالم خطورة، ولذلك فإن عملية بناء الدولة تشكل اليوم إحدى أهم قضايا ومشاكل المجتمع الدولي.

والعراق كدولة لا يشكل استثناءً لهذا الوضع، وإن طرح موضوع "تحقيق الدولة الفاعلة" يمثل انعكاسًا لحالة "القلق" الذي ينتاب النخبة المثقفة الواعية من أبناء العراق، حول مصير بلدهم ومستقبله. هذا "القلق" هو نتاج التطورات الخطيرة المحيطة بالدولة العراقية منذ الاحتلال الأمريكي عام (2003).

إذن، الوضع في العراق "مقلق" جدًا، وهو نتاج عوامل متعددة، لذا يبرز في صدده التساؤل الآتي: كيف يمكن دراسة الحالة العراقية وتحليلها وفي ضوء أي من المقاربات المنهجية في علم السياسة يتم هذا العمل ؟

العديد من الدراسات قُدِّمت بهذا الشأن ووصفت العراق بكونه: دولة هشّة، دولة فاشلة، دولة ضعيفة، دولة مُذلَّة، دولة عقيمة. ولكل من هذه المُسميات تبريراتها وحُججها. والآن نتساءل: كيف يمكن خلق دولة فاعلة وقوية في إطار هذا الوضع المتشابك المعقد؟ وهل أصلًا ما زال العراق " يحلم " بأن يكون دولة، وأي شكل من الدول؟

هذه الدراسة تحاول معالجة هذا الوضع المتشابك، ما هو عليه العراق فعلًا، وأي نوع من الدول يمكن تصنيفه وفي أي مرحلة من "بناء الدولة" يجد العراق نفسه؟.

عليه، ومن خلال الربط ما بين (عملية بناء الدولة) و (الدولة الفاعلة القوية) تهدف الدراسة إلى إعطاء إجابة عن إشكاليَّة وضع العراق كدولة. وفي هذا الإطار تلجأ إلى مناقشة آراء المفكر (**فرنسيس فوكوياما**) بصدد كيفية بناء الدولة وتحقيق الدولة القوية من خلال بناء مؤسسات فعالة وحكم القانون وزيادة قدرة وكفاءة الدولة.

On the Relationship between the State-Building Process and the Achieving the Strong State through Thinker Perspective “Fukoyama”: Iraq Case Study

Prof. Sherzad Ahmed Amin Al-Najjar

Abstract:

Weak-failed states face a problem of "the failure of the state-building process" in it, and therefore they represent the source of many of the world's most dangerous problems. Therefore, the state-building process constitutes today one of the most important issues and problems of the international community.

Iraq as a state is not an exception to this situation, and raising the issue of "achieving an effective state" is a reflection of the state of "concern" that the conscious educated elite of the sons of Iraq have, about the fate and future of their country. This "concern" is a product of the dangerous developments surrounding the Iraqi state since the US occupation in 2003.

Therefore, the situation in Iraq is very "worrying", and it is the result of multiple factors, so the following question arises in its connection: How can the Iraqi case be studied and analyzed, and in light of any of the methodological approaches in political science this work is done?

Several studies were presented in this regard and described Iraq as: a fragile state, a failed state, a weak state, a humiliating state, and a sterile state. Each of these names has its justifications and arguments. Now we ask: How can an effective

and strong state be created in the context of this complex intertwined situation? Is Iraq still "dreaming" of being a state, and what form of states?

This study attempts to address this intertwined situation. What is Iraq really like, what kind of countries can be classified and at what stage of “state building” does Iraq find itself?

Therefore, and by linking between (the process of state building) and (the strong active state), the study aims to give an answer to the problem of Iraq's status as a state. In this context, it resorts to discussing the views of the thinker (Francis Fukuyama) regarding how to build the state and achieve a strong state through building effective institutions, the rule of law and increasing the capacity and efficiency of the state.

Keywords: Ruling of the Law, Construct Institutions, Size and State Power, State Building, Legitimacy, Sovereignty, Democratic Transition.

الكلمات المفتاحية: حكم القانون، إقامة المؤسسات، حجم وقوة الدولة، بناء الدولة، الشرعية، السيادة، التحول الديمقراطي

1- مدخل تمهدي

منطقة الشرق الأوسط تواجه " تحولات بنيوية كبرى" جدّية تُركز على " تفتيت دولها "، حيث بدأت حدود البعض من دول المنطقة تفقد أهميتها، وبدأت جماعات هَيمنة جديدة تتشكل، وبدأت صراعات الدول وصراعات القوميات العابرة للحدود تتداخل وتتشابك. وهنا تبرز ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية وهي: أن القوى الدولية الكبرى، خلافًا لما كان سائدًا منذ ما يقرب من مائة سنة، بدأت لا تُظهر رغبة لتأخذ على عاتقها "إعادة تنظيم" المنطقة، بل تحاول الدفاع عن بعض مصالحها المباشرة وبالتالي صد المخاطر الأمنية المؤثرة على تلك المصالح. وبالمقابل لا تبدي الدول الإقليميَّة الرئيسية تقديم – على الأقل حتى الآن – أي مبادرات لتحقيق الاستقرار أو على بناء جديد لنظام إقليمي. هذا الوضع يشكل حالة يمكن القول عنها أنها حالة "اللانظام وعدم اليقين".

في رأي الباحث الأكاديمي الألماني (**فولكر بيرتس** - مدير المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن) في كتاب له بعنوان: **نهاية الشرق الأوسط، كما نحن نعرفه،** الصادر (2015) [1] إن العالم امام تفكك البنية الداخلية للعديد من دول العالم العربي وبالتالي أمام تدمير قيم مجتمعاتهم (في سوريا و العراق و ليبيا)، دون أن يكون واضحًا ودون أن تظهر مؤشرات حول انبثاق نظام جديد يحل محل القديم، أو حتى مَن سوف يُشِّكل هذا النظام .التجارب التأريخية تؤشر أن شعوب منطقة الشرق الأوسط وعلى الرغم من كل تجارب الحرب و القمع والعنف، لها تأريخ من العيش المشترك بغض النظر عن الانقسامات العرقية والطائفية والسياسية. ولكن هذا لم يعد مناسبًا الآن حيث إن مستوى العنف الذي يمارسه الفاعلون الحكوميون أو غير الحكوميين ضد شعوبهم قد وصل إلى مستوى عالٍ يحتاج الأمر إلى طرح أفكار جديدة حول كيفية العيش المشترك.

يبدو أن العنف والحرب الأهلية الطائفية لا علاقة لها بمطالب الحرية والكرامة وتحقيق العدالة والتي قامت على أساسها الاحتجاجات. لذا فالتساؤل هنا هو: كيف يمكن فهم ما يجري في الشرق الأوسط منذ بداية الاحتجاجات والاضطرابات العربية في عام (2011)؟ هل نحن نواجه دولًا فاشلة، وحروبًا إقليميّة وأهليّة، إرهابًا وعنفًا طائفيًا كوضع عادي جديد؟ في رأي **(بيرتس)**، أن المنطقة تواجه بداية

[1] Volker Perthes, Das Ende des Nahen Ostens, wie wir ihn kennen: Ein Essay, edition suhrkamp, Berlin, 2015

فترة طويلة من الاضطرابات، وأن الشرق الأوسط اليوم، هو بالفعل لم يعد هو الشرق الأوسط الذي نعرفه، إنه يمر حاليًا بمراحل انتقالية بنيوية.

وعليه نتساءل: هل أن العراق يُمثل استثناءً على هذا الوضع أم أنه سيتفاعل ضمن هذه المرحلة الانتقالية؟

الدراسة هذه تحاول إعطاء توضيح حول هذا التساؤل المهم.

2- جوهر الدولة ووظائفها

يرتبط جوهر الدولة بقوة الدولة التي أُعتبرت عاملًا مهمًا لضمان و تعزيز الديمقراطية [2] ، وسيادة القانون [3]، والنمو الاقتصادي. [4]

عمومًا تأسست الدولة لأجل إنجاز وظيفتها الرئيسية الأساسية: تأمين الحماية للمواطنين وحماية بعضهم من البعض الآخر وبالتالي تأمين الدفاع عنهم ضد الأعداء الخارجيين(وهذا ما حدده الفيلسوف **أرسطو** – المتوفي 322 ق.م.- في كتابه الشهير "السياسة") [5]

تحديد هذه الوظائف لا يعني أن الدولة ستقف عندها وتعتبرها قيودًا عليها، بل أنها تتجاوز هذه التحديدات باللجوء إلى استخدام العنف الشرعي وعند الضرورة العنف غير الشرعي. الدولة لا تمارس العنف فقط لأجل استتاب الأمن والهدوء، ولكنها تمارس هذا العنف أيضًا وعلى نطاق واسع ضد مواطنيها عند وجود تهديد حقيقي ضد السلطة السياسية، وبالتالي ستنقلب وظيفة الدولة من حماية المواطنين إلى " العداء" تجاههم أو على الأقل تجاه " مجموعة معينة" منهم وخلال " فترة معينة"،

---

[2] Juan J. Linz and Alfred Stepan, (1996), Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, Johns Hopkins University Press (1996).

[3] Guillermo O'Donnell, "The Quality of Democracy: Why the Rule of Law Matters."in: Journal of Democracy 15, no. 4 (2004): 32–46.

[4]John H. Coatsworth," Inequality, Institutions and Economic Growth in Latin America",in: Journal of Latin American Studies / Volume 40 / Issue 3 / August 2008, Published online by Cambridge University Press: 17 July 2008, pp. 545-569

[5] أرسطو، في السياسة، ترجمة الأب أوغسطين بارباره البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، ط 2، 1980

وبذلك أصبحت الدولة عدوة شريرة لأولئك الذين كان عليها أن تحميهم والذين أصبحوا " غير ملائمين " للدولة، لذلك ظهر في تحليل الدولة تناقض حدده بروفيسور(**بول دو موشيل** Paul Dumouchel)[6] في كتابه المهم (التضحية غيرالمجدية Le Sacrific inutile) بقوله: " الفضيحة الناشئة عن التناقض بين ما يشكل الوظيفة الرسمية للدولة، أي حماية أفرادها، والسياسات الهادفة إلى اجتثاث عدد كبير منهم" [7]

في رأي عالم الاجتماع الألماني الشهير(**ماكس فيبر** Max Weber) [8] في دراسته المهمة(السياسة كمهنة Politik als Beruf) أن وظيفة الدولة هي حماية المواطنين وأن واجبها منع الانتقام الشخصي، وأن الدولة تتمتع لوحدها بحق حل المنازعات ولذلك وعن طريق احتكار القوة الشرعية، فإنها تدافع عن المواطنين [9]، ولكن عندما تمارس الدولة العنف الشديد ضد مواطنيها فإنها تمهد لظاهرة خطيرة في حياة الدولة وهي ظاهرة **انحراف النظام السياسي عن واجباته** وبذلك تتحول الدولة إلى فاعل actor عدائي ضد الذين يجب عليها أن تحميهم، وبالتالي تجعل من " تدميرهم "هدفًا لها [10]. هنا تُقام علاقة خطيرة جدًا بين العنف والسياسة. [11] هذه الظاهرة تُوَلِد ظاهرة " تدمير المواطنين من قِبل الدولة "، وهذا يعني فشل السياسة وانقلاب جذري سلبي في الوظائف الجوهرية للدولة [12].

إن أشكال العنف الممارس من قبل الدولة تجاه مواطنيها هي ليست بحوادث عَرضية تأتي من خارج النظام السياسي، إنما هي أحداث احتمالية ظهورها ووقوعها متجذرة بعمق في بنية الدولة.هذا العنف يُبرر تحت مفهوم (التضحية Le Sacrific)، والتي

---

(6) بروفيسور كندي يعمل في جامعة ريتسوميكان في مدينة كيوتو اليابانية،ة ومن بين أهم كتبه:

- Le sacrifice inutile: Essai sur la violence politique, Paris, 2011
- The Ambivalence of Scarcity and Other Essays, 2013
- Nationalisme et multiculturalisme en Asie (Paris: L'Harmattan), 2010.

(7) بول دوموشيل، التضحية غير المجدية: بحث في العنف السياسي، ترجمة: هالة صلاح الدين لولو، مراجعة: ألين زلوعا، المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، تشرين الثاني 2016، ص 13

(8) ماكس فيبر 1864-1920عالم اجتماع ألماني شهير ويعتبر مؤسس علم الاجتماع السياسي و اشتهر بدراساته حول النظام البيروقراطي و الأخلاق والأديان والرأسمالية والسلطة السياسية وظاهرة الكاريزما.

(9) ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حِرفة، ترجمة: جورج كتورة، مراجعة وتقديم: رضوان السيد، المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، تموز 2011

(10) وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في النظم الشمولية التي تُجرد الإنسان، حسب رؤية آرندت، من إنسانيته، ينظر: حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقي، بيروت – لبنان، 1993

(11) للمزيد حول موضوعة العنف ينظر: هانا آرندت، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، 2015

(12) دوموشيل، مصدر سابق، ص 14

تكون إما للحزب، للطبقة، للفرد، للطائفة، للأمة، أو للشعب. ولكن هذه التضحية أصبحت اليوم " غير نافعة" ؛لأنها غير قادرة على الحماية من العنف وغير قادرة على إيجاد نظام مستقر.

إن وجود الدولة فرضته ظاهرة " حرب الكل ضد الكل every ones war against every one " كما حددها (**توماس هوبز** Hobbes 1588- 1679) في كتابه الشهير (**ليفاياثان أو اللوياثان** Leviathan 1651)، الذي يؤكد أن الدولة وعن طريق العنف واحتكار القوة والسلطة ستحمي مواطنيها. [13]

إن العنف الشرعي للدولة هو جيد لكونه يهدف إلى إحلال السلام في المجتمع، وهذا يكون منطقيًا ضد العنف السيئ الذي يُنتِج الفوضى.

وهكذا فإن امتلاك العنف الشرعي يعني امتلاك سلطة أخلاقية والقدرة على التمييز ما بين العنف الجيد والعنف الشرير والذي (أي التمييز) هو أمر جوهري للدولة الحديثة لكونه يعطي القدرة لحماية المواطنين والمجتمع والدولة، وهكذا تُبنى أيضًا المؤسسات السياسية الحديثة للدولة، وبالتالي تنبثق السلطة الأخلاقية للدولة حيث يكون الحاكم وتكون السلطة السياسية بجانب المواطنين وقد تستخدم السلطة العنف للدفاع عنهم وهذا العنف هو عنف شرعي ويهدف (إضافة إلى حماية المواطنين) إلى إنهاء الفوضى ويعتبره الفيلسوف الفرنسي (**كلود بروبير** Bruaire Claude) [14] في كتابه (جوهر السياسة La reason politique) بمثابة بادِرة سياسية بلا منازع لأنه يُنهي ويقضي على الفوضى، وحسب رأيه، فإن هذه البادرة السياسية هي أصل كل نظام سياسي، لأنها تعني احتكار السلطة السياسية للقوة الشرعية والذي يعطي الدولة الإمكانيّة لحماية مواطنيها من العنف غير المؤسسي و حمايتهم من الفوضى. [15]

وهنا تظهر علاقة جديدة في المجتمع ما بين الجماعات الصديقة والجماعات العدوة، وهذه العلاقة تمثل جوهر السياسة حسب مفهوم المفكر الألماني (**كارل شميت** Carl

---

[13] نفس المصدر أعلاه، ص 14-15

[14] كلود بروبير (1932-1986) فيلسوف كاثوليكي فرنسي أحد ممثلي تجديد الفلسفة المسيحية لذي ظهر في السبعينيات ولكنه كان يعيش حياة عَلمانية.

عمل أستاذًا في جامعة تورز (1967-1979) ثم في جامعة باريس الرابعة - السوربون (1979-1986). من أهم كتبه:

La raison politique, 1974

Logique et religion chrétienne dans la philosophie de Hegel, 1964

L'Être et l'Esprit, PUF, 1983

[15] نفس المصدر أعلاه، ص 16

Schmitt 1988-1985) في كتابه (مفهوم السياسة Begriff des Polititischen) هذه العلاقة تؤسس علاقة التضامن - العداوة في المجتمع وفي الدولة أيضًا. [16]

3- نموذج فوكوياما في عملية بناء الدولة

إن عملية بناء الدولة تشكل اليوم احد أهم قضايا المجتمع العالمي، حيث إن الدول الضعيفة / الفاشلة والتي لم تُكتمل فيها عملية بناء الدولة وبالتالي فشلت تلك العملية، تبقى مصدر العديد من أكثر مشاكل العالم خطورة، لما تعانيه من مشكلات كالفقر والمرض وانتشار المخدرات والإرهاب.

ولغرض معالجة هذه القضية المهمة في حياة الدول والمجتمعات، يطرح المفكر **فوكوياما** في كتابه (بناء الدولة) [17] نموذجه الخاص حول كيفية البدء في عملية بناء الدولة ويشير إلى مسألتين مهمتين هما:

- إن تآكل مبدأ السيادة [18] كان نتيجة "التدخلات الإنسانية" [19] في كوسوفو ورواندا والصومال والكونغو وتيمور الشرقية وباقي مناطق العالم التي شهدت مجازر دموية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وإن أزمات الدول الضعيفة والفاشلة والمضطربة تشكل اليوم تهديدًا أمنيًّا جديًّا للدول القوية والغنية. [20] ولقد كان من واجب المجتمع الدولي التدخل لحماية مواطني تلك الدول لأسباب إنسانية

---

[16] Carl Schmitt, Der Begriff der Politischen, 1932
(نشر كارل شميت أفكاره كدراسة في مجلة ألمانية عام 1927 ثم نشرها ككتاب عام 1932)
الترجمة العربية للكتاب بعنوان
كارل شميت، مفهوم السياسي، ترجمة سومر ألمير محمود، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ط 1، 2017
ينظر كذلك: د.منذر الشاوي، في الدولة، مطبعة شفيق، بغداد، 1965، ص 47-48

[17] فرانسيس فوكوياما ،بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان،الرياض-المملكة العربية السعودية،2007

[18] نفس المصدر أعلاه، ص 170 وما بعدها
حول مسألة تآكل السيادة ينظر:
ولتر ريستون، أفول السيادة، ترجمة سمير عزّت نصّار و جورج خوري، مراجعة د.إبراهيم أبو عرقوب، دار النسر للنشر والتوزيع، عمّان، 1994

[19] حول مفهوم التدخل الإنساني انظر:
د.عبد الحسين شعبان ، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني،منشورات جامعة صلاح الدين – أربيل، 2000،ص 10 وما بعدها

[20] يميز فوكوياما مابين طريقة التدخل العسكري الأمريكي المباشر في كل من أفغانستان والعراق حيث " جسدت المقاربة التي انتهجتها الولايات المتحدة في حكم هاتين الدولتين نموذجي احتلال متباينين ، حيث شكل النموذج الأفغاني مقاربة خفيفة الوطء ، في حين كانت مقاربة الحكم أشد وطأة في العراق"
فرنسيس فوكوياما ، بناء الدولة، مصدر سابق، ص 27، وص 170ومابعدها

حتى لو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية، وكذلك كان من حقه وواجبه التدخل لحماية مواطنيه لأسباب أمنيّة.[21] هذه الحجج تعطي تبريرًا لتدخل الدول الغربية في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة ويبيح انتهاك سيادتها طالما أنها عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية كدولة مستقلة. إن هذا التدخل أخذ شكل التدخل العسكري المباشر في حالة أفغانستان والعراق أو شكل تدخل غير مباشر من خلال عملية بناء الدولة أو بناء الأمة.[22]

- القيام بعمليات بناء الدولة من الداخل عن طريق الإصلاح الإداري والمؤسسي.[23]

1-3 عملية بناء الدولة

تحاول العديد من دول العالم النامي (وهي دول لا تُعد قوية جدًا، بل هي دول ضعيفة جدًا) [24] البدء بعملية بناء الدولة عن طريق فصل الإصلاح الإداري والمؤسساتي عن الإصلاح السياسي والمجتمعي. إن هذا التوجه يعني العمل على إقامة مؤسسات قوية لها القابلية في تنفيذ الإصلاحات، وفي رأي **فوكوياما** أن " هناك ثلاثة أسباب رئيسة لاستحالة وجود مواصفات منهجية مثلى للمؤسسات الرسمية وفق قواعد وأصول ثابتة، وبالتالي استحالة وجود صيغة تنظيم مؤسساتي أمثل، خصوصًا بالنسبة لهيئات القطاع العام" [25]، وهذه الأسباب هي كالآتي [26] :

- عدم وضوح أهداف المؤسسات
- الكُلفة العالية لنظم المراقبة والمحاسبة المنهجية في الإدارة العامة [27].

---

[21] فالح عبد الجبار،" أزمة الاندماج والهوية" ، دراسة منشورة في : مركز دراسات الوحدة العربية (إعداد) ، أزمة الدولة في الوطن العربي،ط2، بيروت 2012، ص 271-292(الإشارة هنا الى ص15-16)

[22] فوكوياما، مصدر سابق، ص 170 وما بعدها

[23]نفس المصدر أعلاه، ص 99 وما بعدها

[24] نفس المصدر أعلاه، ص 39

[25] نفس المصدر أعلاه، ص 109

[26] نفس المصدر أعلاه، ص 109-110

[27] يكتب فوكوياما حول وضع الإدارة العامية ما يلي:" وحقيقة عدم وجود قواعد ثابتة وصالحة عالميًّا للتصميم التنظيمي تعني بالضرورة أن ميدان الإدارة العامة فن أكثر منه علم. ... إن عدم وجود صيغة تنظيم أمثل، أو إدارة عامة، ليس فكرة جديدة طارئة على المختصين المخضرمين في ميادين الإدارة."
نفس المصدر أعلاه، ص 99-100

- التفاوت في تحديد الدرجة المناسبة من السلطة والصلاحية المفوضة للوكلاء من مؤسسة إلى أخرى والتي يجب أن تفوض إلى الذين يمتلكون المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات الملائمة.

أولًا:المشكلات التي تواجه الدولة

يركز **فوكوياما** على المشكلات التي تعاني منها الدول الضعيفة/ الفاشلة، والتي هي بحاجة ماسة لعملية إعادة بناء الدولة كما يلي:

- **مشكلة تضخم دور الدولة [28]:**

يشير **فوكوياما** إلى أن القرن العشرين شهدت زيادة هائلة في دور وحجم نشاطات وظائف الدولة (سواءً في الدول ذات الأنظمة الشمولية، أو ذات الأنظمة التسلطية، أو ذات الأنظمة الديمقراطية) واستمرت إلى الثمانينات من القرن. وقد رافق ذلك انعدام كفاءة الحكومات وعدم قدرة الدولة على إنجاز وظائفها الأساسية، فقد وصل استهلاك بعض الحكومات من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة أكثر من (50%) وفي السويد وصلت النسبة إلى (70%)[29]. ولكن في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين برزت الحاجة إلى تقليص دور الدولة وخصوصًا أن هذا الدور بدأ بالتضخم و"التورم" في الدول النامية وغيرها، لذا سعت المؤسسات الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إلى العمل على اتخاذ مجموعة تدابير وإجراءات للحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. [30]

يعتقد **فوكوياما** أن قطاعات العام في الدول النامية شكلت عقبات حقيقية أمام عملية البناء المؤسساتي للدولة ،لذا فهو دعا إلى البدء بعملية الإصلاح من خلال النموذج الليبرالي وتقليص دور الدولة. [31]

---

[28] نشير إلى كتاب مهم يبحث في مشكلة تضخم الدولة (في العالم العربي):
نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية. السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، كانون الأول (ديسمبر) 2010

[29] نفس المصدر أعلاه، ص 45

[30] نفس المصدر أعلاه، ص 44-46

[31] نفس المصدر أعلاه، ص 47

- **مشكلة الشرعية** [32]

الشرعية تشكل موضوعًا جوهريًّا من مواضيع علم السياسة ولها علاقة عضوية مع النظام السياسي، وذلك لارتباطها بقضايا لها علاقة بكيفية وطريقة ممارسة السلطة السياسية وبالعلاقة بين الحكام والمحكومين.

علماء علم السياسة قدموا تعاريف مختلفة للشرعية، نقتبس أهمها:

"لوشيان باي" يحدد الشرعية بكونها " صفة للنظام السياسي وتتعلق بإنجازات الهيكل المحكومين ولهذا فإنها جوهرية في تحديد كفاءة النظام" [33]، بينما يرى **سايمور "مارتن ليبست"** أن الشرعية هي " اعتقاد المحكومين بأن مؤسسات النظام السياسي القائم في مجتمعهم أفضل ما يمكن تموينه" [34]، وأن هذه المؤسسات هي " الأكثر ملاءمة وصلاحية للمجتمع" [35]. وحسب رؤية **"روبرت دال"** فإن الشرعية تعني " الاعتقاد السائد في ملاءمة الهياكل والإجراءات والقرارات السياسية، بحيث يتعين قبولها أو الامتثال لها باعتبارها توافر صفة الملاءمة هذه." [36]

إن اكتساب المؤسسات للشرعية تعد ذات أهمية بالنسبة لعملية بناء الدولة. فهي لا يكفي أن تعمل كما ينبغي بالمفهوم الإداري بل ينبغي أن ينظر إليها كمؤسسات شرعية من قبل القاعدة الشعبية. وفي ضوء ذلك يرى **فوكوياما** أن الديمقراطية تشكل المصدر الوحيد للشرعية في العالم، [37] ولذلك تعاني الدول الشمولية والاستبدادية من مشكلة الشرعية. وحتى عندما حاول قادتها اكتساب الشرعية عن طريق التنمية الاقتصادية، سرعان ما تلاشت تلك الشرعية بسبب التدهور الاقتصادي وفشلها في تحقيق التنمية. في حين إن الدول الديمقراطية "أكثر قدرة على البقاء وتجاوز الأزمات الاقتصادية لأن شرعيتها تتأتى من الديمقراطية ذاتها"،

---

[32] حول مشكلة الشرعية في الدولة الحديثة، ينظر:
د.شيرزاد أحمد النجار، "مشكلة الشرعية في الدولة الحديثة: دراسة في مفهوم الشرعية لدى الفيلسوف الألماني (يورغن هابرماز)"، دراسة منشورة في: د. شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، دار دجلة ناشرون و موزعون، عمان – بغداد، ط 1، 2010، ص 76-120

[33] نفس المصدر أعلاه ونفس الصفحة

[34] سعيد خمري، قضايا علم السياسة، مقاربات نظرية، منشورات الجمعية المغربية للعلوم السياسية، مطبعة دار المناهل، الرباط، 2019، ص 52

[35] نفس المصدر أعلاه ونفس الصفحة

[36] نفس المصدر أعلاه ونفس الصفحة

[37] فوكوياما، المصدر السابق، ص 74

[38] حيث إن " الديمقراطية، برغم وجود أشكال مختلفة للشرعية على مر التأريخ، تبقى اليوم المصدر الجدي الوحيد للشرعية في العالم." [39]

وعليه فإن شرعية أي نظام سياسي مرتبطة بإنجازاته وبإحساسات المواطنين نحوه. هذا الدور المهم للشرعية يجعلها مرتبطة بالمشكلات الجوهرية الأخرى للنظام السياسي كمشكلات الاندماج الوطني، الهوية الوطنية، المشاركة السياسية، توريع الموارد. ومع تتمتع الشرعية بذلك الدور الحساس والخطير، فإنها لا تتمكن من إعطاء صفة الاستقرار للنظام السياسي وللدولة [40]، لأن " استقرار النظام لا علاقة له بالشرعية" حسب رؤية البروفيسور الألماني **فيلهلم هينز** [41]، لأن الشرعية تشير إلى مطلب النظام السياسي للاعتراف به كنظام صحيح وعادل، لذا فالشرعية تعني قيمة الاعتراف لدى نظام سياسي ما، إذن، فالشرعية، كما يؤكد **هابرماز**، هي مطلب متنازع عليه وعلى الاعتراف الفعلي به، يتوقف أيضًا استقرار النظام السائد، ويضيف بأنه يمكن الكلام عن الشرعية بكونها مشكلة دائمة للدولة الحديثة [42]، لأنها تتعرض بين فترة وأخرى لـ " هزات في الشرعية " تتطلب من الدولة تنظيمها. [43]

- **مشكلة إقامة المؤسسات [44]**

إن عملية بناء الدولة بحاجة إلى خلق شعور بالحاجة إلى مؤسسات قوية، والبت بالإصلاح من الداخل، حيث إن قدرة القوى الخارجية على إيجاد مثل هذه الرغبة وتحريك الطلب الداخلي نحو مؤسسات قوية محدودة، كما أن القدرة للمساعدة على الإصلاح في الدول النامية محدودة أيضًا، [45] بل يصل **فوكوياما** إلى رأي مهم وخطير وهو: " أن المجتمع الدولي ليس ببساطة محدودًا في كم القدرة التي يستطيع

---

[38] نفس المصدر أعلاه، ص 78
[39] نفس المصدر أعلاه، ص 75
[40] النجار، المصدر السابق، ص 80
[41] نفس المصدر أعلاه، ص 88
[42] نفس المصدر أعلاه، ص 89
[43] نفس المصدرأعلاه، ص 91
[44] يُلاحظ أن البروفيسور **هنتكتن** (وهو أستاذ فوكوياما) أكد في كتابه المهم (النظام السياسي لمجتمعات متغيرة) على مسألة بناء مؤسسات لأجل مواجهة وتحقيق مطالب المواطنين، ينظر:
صموئيل هانتنتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميَة فلو عبود، دار الساقي، ط 1، بيروت، 1993
[45] فوكوياما، المصدر السابق ، ص 92-93

بناءها، بل متواطئًا عمليًا على تدمير القدرة المؤسساتية في العديد من الدول النامية". [46]

يعتقد **فوكوياما** أن المساعدات المشروطة التي تقدمها الدول المانحة يمكن أن تضعف التطوير المؤسساتي في الدول الضعيفة/الفاشلة، لأن طبيعتهاغالبًا ما تكون مادية وملموسة وقصيرة الأمد، في الحين إن عملية الإصلاح المؤسساتي تحتاج إلى وقت أطول لكي تتحقق على المدى البعيد. [47]

يؤكد **فوكوياما** بأن معرفتنا حول احتمالات نجاح طريقة توجيه طلبات للخارج بصدد إقامة المؤسسات تبين أنها شاملة وغير مشجعة، وأنها لا تؤدي إلى النتائج المرجوة بغياب دور النخبة الوطنية فيها. [48]

لذا فإن المساعدات المالية الدولية قد تساهم بشكلٍ أو بآخر في ضعف أو انهيار القدرة المؤسساتية نتيجة السياسات المتناقضة والأهداف المراد تحقيقها. ويكمن التناقض أعلاه في سياسات الدول المانحة في أنها تود زيادة القدرة المحدودة لحكومة الدولة النامية على توفير خدمات، ولكنها في نفس الوقت تريد أن تقدم الخدمات بنفسها مباشرة إلى السكان، وهذا يؤثر بوضوح على قدرة تلك الحكومة في توفير تلك الخدمات بعد انتهاء برنامج المساعدات الخارجية، وإن القوى الدولية المانحة تأهيل وتدريب الكوادر والبنى التحتية للدولة النامية، ووضع موارد إضافية تحت تصرفها. إلا أن المشكلة هي أن العمل من خلال مؤسسات الدولة النامية قد يأتي بنتائج ايجابيّة محدودة وربما سلبية مقارنة بتقديم الخدمات مباشرة من قبل الدولة المانحة. فقد تكون البنية التحتية للدولة غير متوفرة أصلًا، أو قد تكون غير كفوءة أو فاسدة، حيث تنتهي المساعدات الدولية التي خصصتها الدول المانحة في أيدي البيروقراطيين بدلًا من ذهابها إلى المواطنين مباشرة. وعلى العكس فإن تقديم الخدمات إلى المواطنين مباشرة يعني كفاءة وسرعة أكبر في وصول المساعدات إلا أنه قد يؤدي الأمر إلى تهميش وإقصاء الحكومة عن عملية صنع القرار وتنفيذه. (49)

---

(46) نفس المصدر أعلاه، ص 93

(47) نفس الصدر أعلاه، ص 34

(48) نفس المصدر أعلاه، ص 88

(49) نفس المصدر أعلاه، ص 93-94

بناءً على ذلك، لا بُـدَّ أن يكون هدف الدول المانحة هو المساعدة في بناء القدرة المؤسساتية للدول النامية وليس فقط تقديم الخدمات التي يفترض أن توفرها مباشرة للمستفيدين. [50]

ثانيًا: عملية بناء الدولة من الداخل

العديد من دول العالم النامي تحاول البت بعملية بناء الدولة من الداخل عن طريق فصل الإصلاح الإداري والمؤسساتي عن الإصلاح السياسي والمجتمعي، ولكن، وكما يعتقد **فوكوياما**، لا توجد هناك مجموعة ممارسات نموذجية يمكن اعتمادها في تصميم المؤسسات، وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة شرحناها أعلاه. [51]

2-3 آلية بناء الدولة

يعتقد **فوكوياما** أن الفشل في تحقيق الإصلاح المؤسساتي وبناء الدولة لا يعود إلى نموذج الليبرالية الغربية ، وإنما يعود إلى الإجراءات التي تم اتباعها، وسوء فهم لأبعاد عملية بناء الدولة. [52] ، إضافة إلى ضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية للدول المراد بناؤها. [53]

إن عملية بناء الدولة عند **فوكوياما** لها بُعدان أساسيان هما [54]:

1-قوة الدولة (State Strength) في تفعيل حكم القانون وحق احتكار شرعية استخدام القوة وتنفيذ سياساتها.

---

(50) نفس المصدر أعلاه، ص 95

(51) راجع أعلاه **فقرة: 3-1 عملية بناء الدولة**

(52) نفس المصدر أعلاه، ص 47

(53) فرانسيس فوكوياما ، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي،ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام،ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية،قطر،2015 ،ص 9

(54) فوكوياما، بناء الدولة، مصدر سابق، ص 48 وما بعدها

فالقوة هنا تُمثل مدى فعالية القدرة المؤسسية للدولة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، وتستند على الإدارة الحكومية الشفافة، والفساد المنخفض، إنفاذ القانون، والمساءلة.

1- مدى وحجم ونطاق قدرة ونشاطات الدولة (State Scope)ويتمثل في اتساع نشاطات ووظائف الحكومة . يعتمد النطاق على طبيعة الوظائف التي تسعى الدولة جاهدة لإنجازها. **أولًا**، هناك "الحد الأدنى من العمليات"، مثل القانون والنظام، وإدارة الاقتصاد الكلي، والصحة العامة. **ثانيًا** "وظائف وسيطة"، مثل حماية البيئة، وتنظيم مكافحة الاحتكار، والتعليم. **ثالثًا** "وظائف ناشطة" مثل السياسات الصناعية وإعادة توزيع الثروة. كلما اقترب عدد أكبر من الدول من الوظائف الناشطة، اتسع نطاقها.

تأسيسًا على ما جاء أعلاه، يناقش **فوكوياما** إمكانية تقليص مدى حجم ونشاطات الدولة مقابل زيادة قوتها من أجل توسيع مساحة الديمقراطية . ففي الوقت الذي يتم فيه تقليص مدى الدولة في بعض المجالات لصالح زيادة دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، ينبغي أن يتزامن ذلك مع زيادة قدرتها ودورها في مجالات أخرى من خلال حكم القانون والقدرة على رسم السياسات العامة. في حين أن المشكلة في العديد من دول العالم النامي هي في عدم التماثل والتزامن في البُعدين المذكورين، حيث تم التركيز على تقليص مدى الدولة دون أن يتزامن معها زيادة قوتها. [55]

استنادًا إلى المعيارين الأساسين (القوة والنطاق) يصنف **فوكوياما** دول العالم إلى أربع مجموعات كالآتي [56]:

- الدول المتقدمة وفيها مدى وحجم نشاطات الدولة محدودة، بينما قوتها وقدرتها عالية.
- الدول التي فيها مدى وحجم ونشاطات الدولة واسعة، وأن قوة مؤسساتها قوية.

---

[55] نفس المصدر أعلاه،، ص 47

[56] نفس المصدر أعلاه، ص 48 وما بعدها

- الدول التي فيها مدى وحجم نشاطات الدولة محدودة؛ ولكن قوة مؤسساتها ضعيفة.
- الدول التي فيها مدى وحجم نشاطات الدولة واسعة، ولكن قوة مؤسساتها ضعيفة.

والمكان الأخير هو المكان الأسوأ الذي يمكن أن تتوجد فيه الدولة وهو المكان الذي تصنف فيها الدول المتخلفة أو النامية، لذا التساؤل هو: إلى أي مكان أو مجموعة يجب أن تتوجه تلك الدول في إطار عملية بناء الدولة؟ هل عليها أن تحاول الوصول إلى المجموعة الثانية التي من خصائصها: مدى وحجم نشاطات الدولة شاملة وهل لها قوة مؤسساتية كبيرة، أم عليها أن تحاول الوصول إلى المجموعة الثالثة التي من خصائصها: أن مدى وحجم نشاطات الدولة محدودة، وأن القوة المؤسساتية لديها ضعيفة؟

كان الرأي في بداية التسعينات من القرن العشرين أن مكانة الدولة هي ضمن المجموعة الثالثة، ذلك أن المؤسسات وقدرات الدولة تتوجه نحو الاهتمام بشؤونها الخاصة، وبالتالي تتوجه نحو تقليص مدى الدولة بأقصى سرعة ممكنة من خلال سياساتها في دعم الخصخصة وخفض الدعم الحكومي. إلا أن المشكلة بالنسبة للعديد من الدول أنها أثناء تقليص مدى الدولة عملت أيضًا على تحجيم قوة الدولة وبدل أن تتحول نحو المجموعة الأولى ، غيّرت طريقها نحو المجموعة الرابعة. [57]

لذلك يعتقد **فوكوياما** أن نموذج الديمقراطية الليبرالية يشكل منتهى التطور الأيديولوجي للإنسانيّة والشكل النهائي للحكم وهو بذلك يشكل نهاية التأريخ. [58] لكن ذلك لا يعني أن المجتمعات الليبرالية - الديمقراطية لا تعاني من مشكلات، ولكن تمتلك القدرة على معالجة وحل تلك المشكلات، التي ليست من الخطورة بحيث تؤدي إلى انهيار المجتمع والدولة كما حدث للمجتمعات الشيوعية في نهاية

---

[57] نفس المصدر السابق، ص59-60

[58] فرانسيس فوكوياما، نهاية التأريخ والإنسان الأخير،ترجمة د.فؤاد شاهين و د.جميل قاسم و د.رضا الشايبي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993،

ويلاحظ أنه بعد ذلك عدّل من أطروحته حول " نهاية التأريخ"، ينظر:

Francis Fukuyama, The Future of History. Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class? In: Foreign Affairs, Vol. 91, No. 1, (JANUARY/FEBRUARY 2012), pp. 53-61

الثمانينات. [59] وعليه، الدولة الليبرالية هي دولة قوية، على الرغم من أن الحفاظ على الحقوق الفردية، التي أُعتبر جوهر الليبرالية، يحد من سلطة الدولة. [60]

وفي هذا التوجه الليبرالي، يؤكد **فوكوياما** على ضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمعات، [61] وعلى ضرورة توفر القدرة لدى المؤسسات للتعايش مع الثقافية التقليدية المتمثلة في العادات والتقاليد. [62] ومع ذلك يرى **فوكوياما** أن تلك الثقافات لا تتمكن من تحقيق الازدهار والرخاء والتحول إلى الرأسمالية لوحدها، بل عليها تبني مبادئ الاقتصاد الليبرالي المعاصر ودمجها في أنظمتها الثقافية الأصيلة التقليدية. [63]

4- **حالة العراق: سؤال مفتوح ...!!** [64]

العديد من الباحثين الغربيين طرحوا أفكارًا عن العراق تتمحور حول "إنهاء العراق كدولة" من أمثال: **غالبريث** (نهاية العراق) [65] ، **فوللر** (هل يبقى العراق موحدًا حتى عام 2010) [66] ، **ستانسفيلد** (مستقبل العراق: دكتاتورية، ديمقراطية،أو تقسيم) [67] أو حسب رؤية **رافائيل فايت** فإن العراق "دولة فاشلة" [68] ، أو حسب

---

[59] فوكوياما، بناء الدولة، المصدر السابق، ص23-31

[60] نفس المصدر أعلاه، ص 47

[61] فرانسيس فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة 6، أبو ظبي، ط 1، 1998، ص 17، قطر، 2015،ص17

[62] نفس المصدر أعلاه، ص 25

[63] نفس المصدر أعلاه، ص 387 وما بعدها

[64] فوكوياما، بناء الدولة، مصدر سابق، ص 199

[65] Peter W. Galbraith, The End of Iraq, Simon & Schuster, N.Y., London, Toronto, Sydney, 2006

[66] جراهام فولر، العراق فى العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟، مؤسسة راند، 1992

[67] Stansfield, Gareth& Anderson, Liam, The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, Or Division? Palgrave Macmillan, N.Y., 2004

[68] Raphael Veit, Iraq: Failed State or Phoenix? in: AQ: Australian Quarterly, Vol. 76, No. 3 (May - Jun., 2004), pp. 15-19, 40, Published by: Australian Institute of Policy and Science;

ينظر كذلك:

Rolf Schwarz, From Rentier State to Failed State: War and the De-Formation of the State in Iraq, In: A contrario 2008/1 (Vol. 5), pages 102 à 113;

Anthony H. Cordesman with the assistance of Max Molot, Iraq as a Failed State, Working Paper: November 18, 2019, CSIS: Center for Strategic & International Studies

https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/191118_Iraq_Failed_state_report.pdf

رؤية البعض من الباحثين العراقيين أن العراق دولة مخطوفة أو مسروقة Kleptocracy ، [69] أو دولة عقيمة. [70]

ولكن ولحد الآن لم تتحقق تلك "الأمنيات"، حيث أخذت الأوضاع في العراق بعد (2003) تأخذ منحنًا مغايرًا لما فكر بها هؤلاء الباحثون، بل إن العراق، حسب البروفسور **عامر حسن فياض**، ما زال لديه " حلم الدولة " [71]، وأنه (أي العراق) ما يزال سؤالًا مفتوحًا، كما يؤكد **فوكوياما** [72].

بعد 2003 بدأ العنف الشرعي والاحتكار الشرعي للقوة والسلطة في العراق يفقد ملامحه الرئيسية؛ لأنه لم يعد العنف الوحيد في الدولة العراقية وبالتالي بدأ العنف كظاهرة يؤسس لملامح جديدة كانت غير معروفة في العراق: العنف الطائفي، العنف الحزبي، العنف الفردي، العنف العشائري.

هل يمكن أن يكون هذا التحديد مدخلًا لفهم واستيعاب ما يجري في العراق الآن؟

الذي يجري في العراق هو: صراعات وتناقضات بين أنواع مختلفة من العنف (سواء أكان عنفًا جيدًا أم سيئًا) [73]. وفي هذا الوضع نلاحظ " اختفاء " ظاهرة احتكار العنف الشرعي من قبل السلطة السياسية في العراق، مما أدّى إلى فسح المجال للأشكال المتصارعة من العنف للهيمنة على الوضع وفشل السلطة السياسية في تبرير عنف " الأصدقاء" على " الأعداء" الذي أدّى إلى تمزيق صفوف عنف " الأصدقاء" و أعطى مجالًا رحبًا لـ " جماعة أصدقاء" السلطة إلى استغلال العنف السياسي من مصالحهم الخاصة ومصالح الحزب أو الطبقة أو الطائفة. [74]

هنا يبرز تساؤل: ماذا عن دور العقل والعقلانية في مجرى أحداث العراق الراهنة؟

---

[69] الدول المخطوفة أو المسروقة Kleptocracy هذه التسمية مركبة من ....Klepto. يعني سرقة وCracy أي الحكم ، فالحكم في مثل هذه الدول يفرز حكومات الفساد والسرقات.
إبراهيم الولي (سفير سابق)، الفوضى الخلاقة والدولة المخطوفة، في موقع الكاردينيا (2021/7/31)
https://www.algardenia.com/maqalat/50140-2021-07-30-09-59-22.html

[70] د.حسن الجنابي، الدولة العقيمة الولادة المشوهة للديمقراطية في العراق، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2021

[71] بروفيسور د.عامر حسن فياض يرى أن العراق له حُلمٌ وهو: حُلمُ دولة.، ينظر: أ.د.عامر حسن فياض، العراق وحلم الدولة، إنكي للنشر والتوزيع، بغداد، ط 1، 2021

[72] فوكوياما، بناء الدولة، مصدر سابق، ص 199

[73] حول العنف الجيد والعنف السيئ، ينظر: دوموشيل، مصدر سابق، ص 15-18

[74] نفس المصدر أعلاه ونفس الصفحات

إن دور العقلانية في حل النزاعات من خلال التسويات والحلول العادلة والمُنصفة يتوقف أساسا على وجود حالة من السلم الأهلي في البلاد المُؤسس عن طريق العنف الشرعي. هذا الوضع مفقود في العراق في الوضع الحالي وأدّى إلى ضعف واضح لمدى تأثير الاتجاه العقلاني على مجرى السياسة العامة، ولذلك لم يتمكن احتكار العنف الشرعي من التغلب على الأحداث الصاخبة المواجهة للنظام السياسي ولم يتمكن من تقديم حلول عقلانية للمواطنين.

السلطة السياسية في العراق قدمت ما تراها " حلولًا " لمعالجة المطالب المقدمة من المواطنين، ولكن عند التدقيق في هذه الحلول يظهر مدى " عجز" النظام السياسي العراقي في الأداء وتحقيق منجزات يستطيع من خلالها أن يؤسس لـ " شرعية النظام السياسي" الذي بدا وكأنه " يترّنح " أمام ضغوطات داخلية وخارجية هائلة، مما أفقده حالة "التوازن" الضرورية لاستقراره وبقائه، وكان يفترض به أن " يعرف و" يحدد " احتياجات الشعب والمواطنين قبل حركة الاحتجاجات الأخيرة، لأن هذا التحديد هو من صلب واجبات السلطة السياسية التي تتركز على تهيئة الخدمات الضرورية للمواطنين.

إذن، خطوات السلطة السياسية جاءت متأخرة جدًا وكأنها كانت " غائبة " عن الميدان أو الفضاء العام في المجتمع والدولة.

ولذلك نتساءل: ما هي طبيعة النزاع الجاري في العراق الآن؟

ابتداءً يمكن القول إن النزاع بين الأفراد (كأفراد) هو ليس بنزاعٍ سياسي، لأنهم يتكلمون ويتصرفون باعتبارهم أفرادًا في مجموعة معينة داخلة في نزاع مع مجموعة أخرى، وبشكل لا يتطور هذا النزاع إلى نزاع سياسي، ولكن بالعكس إذا أخذ النزاع الطابع العُنفي - الصِراعي سيكون له بُعد سياسي و سيؤثر على الفعل الذي يمكن أن يصدر عن هذا النزاع.

في رأي الفيلسوفة **هانا آرندت** Arendt، فإن الفعل (action) يكشف عن الشخصية الفردية للفرد [75]، ولكن في الوقت نفسه يُبين خصوصية بعض الانتماءات

---

[75] باتريس كانيفيز، "ما هو النزاع السياسي؟"، ترجمة د.عدنان نجيب الدين، دراسة منشورة في مجلة: فلسفات معاصرة، العدد 3، 2009، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 126-127، وكذلك:
Hanna Arendt, The Human Condition, The university of Chicago Press, 1998

(الاجتماعية، الطائفية، الدينية، الثقافية)، ولأجل أن يصبح هذا الفعل فعلًا جماعيًا فإنه يجب أن يكون بين المشاركين في العمل إجماع على محتوى الفعل والذي يُعَبِر عن مجموعة منسجمة ملتحمة مُتَسَلِحة بقيم ومصالح مشتركة وبشكل يجعل الأفراد واعيين لخصوصياتهم كي يتجاوزوها. هنا نتساءل: هل أن هذه الخصوصية تمثل هدفًا بذاته أو أنها تمثل " لحظة نزاع "؟ [76].

هذه الخصوصية تمثل نزاعًا يضع المجموعات المختلفة المتصارعة في مواجهة بعضها البعض ويصبح النزاع نزاعًا سياسيًا وتصبح السلطة السياسية عنصرًا حاسمًا في حل النزاع، وهذا يعني أن واجب ووظيفة الدولة أن تتدخل في النزاع والصراع بين الجماعات المتضادة، ويأخذ هذا التدخل أشكالًا مختلفة: الدولة قد تكون وسيطة أو قد تلعب دور الحاكم، أو تكون طرفًا في النزاع لأجل حسمه. إن مستوى التدخل سيحدد مستوى ودرجة " تسييس " النزاع، وأن التعمق في النزاع يعني أن مؤسسات الدولة تقوم بتلبية مصالح وآراء شريحة أو طائفة اجتماعية. [77]

يؤكد **فوكوياما** أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء العمليات العسكرية، أصبحت لديها مسؤوليات جديدة أساسية تتعلق ببناء الدولة في العراق وكان على رأس هذه المسؤوليات " دعم قدرات ومؤسسات الدولة المفقودة أو إعادة تشكيلها من صفر " [78]ويضيف أن "العراق كان بلدًا أكثر تطورًا ، وتوفرت فيه موارد مادية وبشرية أكبر بكثير. المشكلة هنا أن مؤسسات الدولة العاملة انهارت أو جرى تفكيكها فور انتهاء الحرب، وأصبحت بحاجة إلى إعادة بناء، مع ضياع كم هائل من القدرة الإدارية في أعمال النهب والفوضى العارمة التي أعقبت التدخل العسكري." [79]

ولكن الولايات المتحدة لم تتمكن من الاضطلاع بهذه المسؤولية، لذلك شهد العراق تطورات مضادة لعملية بناء الدولة من خلال إضعاف فعالية القدرة الإدارية البيروقراطية المتراكمة وإحلال قليلي الخبرة في إدارة مؤسسات مهمة، وهو ما أنتج وضعًا مأسويًا للدولة العراقية وقللت من إمكان استرجاع قوتها وقدرتها السابقة

---

(76) كانيقيز، نفس المصدر أعلاه، ص 127-128

(77) نفس المصدر أعلاه، ص 128-129

(78) فوكوياما، بناء الدولة، مصدر سابق، ص 37

(79) نفس المصدر أعلاه، ص 177-178

وفسحت المجال لبروز "هويات محلية، دينية و إثنية، لكأن العراق عاد القهقري إلى عام (1921)." [80]

نظام الحكم الذي أقيم في العراق عام (2003) عانى وإلى الآن من مشاكل بنيوية حادة، تمثلت بحالة عدم الانسجام ما بين الأحزاب المؤتلفة في الحكومة، والتي أدّت إلى تباينات مختلفة ومتناقضة في صدد برامج الحكومة وكيفية تنفيذها، وفي حالات كثيرة أصيبت الحكومة بحالات شلل، جراء استقالات عدد من الوزراء ولم تَنجُ السلطة التشريعية من هذه "المشكلة". ولذلك كانت أعمال هذه السلطة تتأثر إلى أقصى حد ممكن بالصراعات السياسية بين القوى والأحزاب السياسية. إلا أن الموضوع لا يقف عند هذا الحد، بل إن كل هذه الإشكاليّات والتعقيدات لم تكن خالية من التأثيرات الخارجية، بل على العكس، تؤدي الضغوطات الخارجية دورًا مؤثرًا وواضحًا في المسيرة السياسية في العراق. [81]

إذن، تواجه عملية بناء الدولة في العراق مشكلة حقيقية وخطيرة، حيث لم تجرِ محاولات لتحديد توجه تلك العملية، ومنذ استخدام مصطلح "بناء الدولة" تم إفراز اتجاهين رئيسيين في عملية البناء، هما [82]:

- **الاتجاه المؤسسي** الذي يرى أن "بناء المكوّن السياسي أو بناء الدولة ذات السيادة يحتل الأولويّة، وأن الدولة هي التي تبني الأمة". [83] وهكذا فإن مأسسة السلطة السياسية تتطلب شيئًا جوهريًا يتعلق بعملية تمايز البنى السياسية عن البنى الاجتماعية عبر "إبطال سلطة النخب التقليدية وتحرير الأفراد من هيمنتها، وتعامل

---

[80] فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص 291

[81] د.شيرزاد أحمد النجار، " أزمة بناء الدولة في العراق...إلى أين؟"، ورقة العمل مقدمة الى الحلقة النقاشية بعنوان: العراق...إلى أين؟ المنعقدة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت المنعقدة في 29 آب 2016 والمنشورة في مجلة المستقبل العربي، العدد 452، تشرين الأول/أكتوبر 2016، ص 11-18(الإشارة هنا إلى ص 14)

[82] نفس المصدر أعلاه، ص 15

[83] هذا الاتجاه متأثر بآراء المفكر الألماني (ماكس فيبر) الذي يعّرف الدولة بكونها " جهاز يحتكر استخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها". وهكذا يُعّرف عالم السياسة الفرنسي (جورج بيردو) الدولة بكونها " سلطة مُمَعهَدة" بمعنى أنه من خلال مأسسة السلطة السياسية يمكن بناء الدولة.فالدولة جهاز لخدمة الفكرة.
للتفاصيل راجع:
د.منذر الشاوي، في الدولة، مطبعة شفيق، بداد، 1965، ص 29 وما بعدها
عادل مجاهد الشرجي ، " أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها : حالة اليمن " ، دراسة منشورة في : مركز دراسات الوحدة العربية (إعداد) ، المصدر أعلاه ، ص 125-160 (الإشارة هنا إلى ص 126-127)؛ وحول فكرة الدولة لدى البروفيسور(بيردو) انظر:
د.جورج بيردو، الدولة ، ترجمة: د. جورج حداد ، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2000

الدولة بشكل مباشر مع المواطنين، وفرض سيادة الدولة وسلطتها على كامل إقليمها، أو على أي جماعة من سكانها" [84]. ويرى هذا الاتجاه أن المواطنين لهم الحق في اختيار حكامهم وهذا هو مفهومهم للديمقراطية.[85]

- **الاتجاه التعاقدي**: وهذا الاتجاه يؤكد أن الأولوية هي لعملية بناء الأمة حيث إن عملية بناء الدولة تحتاج إلى تحولات وتغييرات ثقافية عن طريق التحول من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني المؤسس على أساس المصلحة المشتركة. [86] وهنا تؤدي فكرة الديمقراطية دورًا مهمًا في التأكيد على المشاركة السياسية والحقوق السياسية المدنية والسياسية للأفراد وحقهم في المشاركة في القرارات التي تتعلق بهم. [87]

وفي هذه العملية من الضروري دمج عمليتي "بناء الدولة" و"بناء الأمة" معًا لخلق توازن مطلوب يؤدي إلى تفاعل مستمر ما بين الدولة والمجتمع. إن التركيز فقط على عملية بناء الدولة يؤدي إلى قيام دولة قوية ولكنها تأخذ اتجاهًا تسلطيًا يحول المجتمع إلى مجتمع جماهيري. هذه الدولة تكون قوية إلا أنها تحمل في أحشائها بذور فنائها لكونها تتحول إلى دولة هشة بفقدانها للشرعية الضرورية لإدامة حكمها. [88]على العكس، وكما ذكرنا أعلاه، فإن بناء دولة قابلة للاستمرار يتطلب أمرين مهمين وهما: السيادة والشرعية.[89]

1-4 <u>الانقسام والتجزؤ حول عملية بناء الدولة في العراق</u> [90]

النخبة التي صعدت إلى الحكم في العراق عام (2003) لم تكن نخبة موحدة أو متفقة على نقاط مشتركة تحقق المصلحة والمنفعة العامة المشتركة، حسب المفهوم

---

[84] الشرجي، نفس المصدر أعلاه ، ص 127

[85] من أهم منظري هذه الفكرة (جوزيف شومبيتر) الذي أوضح الفكرة في كتابه الشهير:الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل ، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ، 2011

[86] في رأي الفيلسوف (أرسطو) أن السياسة هي نشاط إنساني لتحقيق المنافع والمصالح المشتركة. أنظر:
أرسطو ، السياسة ، ترجمة:بربارة البولسي ، بيروت ، ط2 ، 1980

[87] الشرجي ، المصدر السابق ، ص 127

[88] نفس المصدر أعلاه ، ص 128

[89] نفس المصدر أعلاه ونفس الصفحة

[90] النجار، أزمة بناء الدولة في العراق، مصدر سابق، ص 16-17

الأرسطو طالي، بل إنها لم تستلم السلطة بفعل عملية ديمقراطية تستند إلى الانتخابات، وإن حكمها استند إلى مبدأ المحاصصة الطائفية - المذهبية - القومية، ولكن اختلفت رؤية تلك النخبة ما بين الدينية، والليبرالية، والطائفية، وبالتالي انحسرت أو خفت الرؤية العلمانية وتجلت هذه في تشكيلة مجلس الحكم الذي أنشأه الحاكم المدني "بريمر". وضع الأمريكان ثقلهم في إصدار قرارات لهدم البنية التحتية للدولة العراقية (حل الجيش، الأمن) وهو ما أفسح المجال لإحداث فوضى في البلد، وكذلك نجحوا في فرض دستور جديد باسم "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية" في (8 أذار/مارس 2004.[91])

الأمر اللافت للنظر في هذا القانون (الذي هو بمثابة دستور) أن شكل الدولة العراقية قد تغير من دولة بسيطة إلى دولة فدرالية من دون أن يكون للشعب العراقي أي دور فيه، وهذا يعني أن هذا القانون (أو الدستور) قد فُرِض على العراق، ولذلك يُسميه الخبير الدستوري الأمريكي **فيلدمان** (الذي صاغ القانون) بـ "الدستور المفروضImposed Constitution " [92]

وبعد أن فرض الأمريكان هذا الشكل الجديد للدولة العراقية سلموا "السيادة" للعراقيين يوم (28 حزيران/ يونيو 2004). وفي إثر ذلك ووفقًا لما جاء في قانون المرحلة الانتقالية بدأت الاستعدادات لكتابة مسودة دستور جديد، . لذلك أثار تطبيقه جملة من المشاكل بحيث بقيت العديد من مواده من دون أن تدخل حيز التنفيذ.

إضافة إلى تلك العقبات فإن الدستور نفسه قد أُحيط بمواد تعتبر بمنزلة "ألغام" ومنها ما يتعلق بالمواد: 65 (تشكيل مجلس الاتحاد)، و111و112 (النفط والغاز)، و116 (بنية النظام الاتحادي)، و140 (تكملة مستلزمات تطبيق المادة 58 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والمتعلقة بالمناطق المتنازع عليها)، 142 (تعديل لدستور).

---

(91) هذا القانون الذي أعتبر بمثابة قانون أعلى للبلاد وضعه الخبير الأمريكي (نواح فيلدمان) ولم يشترك في وضعه أحد من العراقيين ، ينظر: د.عبد الحسين شعبان، الانتخابات والتغيير. الثورة في صناديق الاقتراع، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2014، ص 118؛ فراس عبد الرزاق السوداني ، العراق ... مستقبل بدستور غامض ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط 1، 2004 ، ص 124-131

(92) للتفاصيل أنظر:

Noah Feldman," Imposed Constitutionalism", in: 37. Conn.L.Rev.(2005), p.857,882

Chesterman, Simon, Imposed Constitutions, Imposed Constitutionalism, and Ownership, in: Connecticut Law Review, Vol. 37, No. 4, 2005

كل هذه تبين عدم اتفاق أطراف القوى السياسية على المصلحة العامة المشتركة لبناء الدولة.

لذا واجه النظام السياسي بعد (2003) العديد من المشاكل الخطيرة التي عصفت وما تزال تعصف بالدولة العراقية.

2-4 مظاهر عدم قابلية النظام السياسي العراقي [93]

النظام السياسي بصورة عامة لديه هدف محدد ودقيق وهو العمل على إيجاد التزام وترابط في داخل المجتمع، وهذا يعني خلق ولاء والتزام مجتمعي تجاه النظام السياسي بما يؤدي إلى توحيد المجتمع عن طريق إصدار قرارات مُلزمة متعلقة بتوزيع القيم المادية والمعنوية سلطويًا [94]. وعليه فإن النظام السياسي لم يأتِ من أجل تفرقة المجتمع، بل على العكس وجد بسبب ضرورة تحقيق وحدة المجتمع. إذن النظام السياسي أقيم لإنجاز وظيفة مهمة هي وظيفة خلق الالتزام العام من قبل المواطنين تجاه القيم والمبادئ المتجسدة في الدستور، وهذا سيؤدي إلى خلق الطاعة وخلق ثقافة سياسية موحدة، وبالتالي سيؤدي إلى الدعم السياسي وزيادته. وحين ينجز النظام السياسي هذه الوظائف فإنه سيخلق التزامًا عامًا من جانب المواطنين بالقرارات الصادرة عنه. إذن على النظام السياسي أن يخلق أجواء تؤدي إلى طاعة وخضوع "أوتوماتيكي" من قبل المواطنين، وهذا مرتبط بمسألة توفير أجواء ديمقراطية. هنا تصبح الديمقراطية معيارًا للحكم على القرارات بكونها جيدة أو سيئة من خلال التساؤل هل أنها صدرت في إطار العملية الديمقراطية أم لا؟ فإذا كانت قد صدرت بفعل تلك العملية فالمتوقع أن تكون الاستجابة للقرارات إيجابية. وبالتالي يكون النظام السياسي قد أنجز وظائفه من خلال تقبل طوعي للمواطنين لتلك الإنجازات. [95]

---

[93] النجار، أزمة بناء الدولة في العراق، مصدر سابق، ص 17-18

[94] للتفاصيل ينظر:

د.شيرزاد أحمد النجار، منظومة المفاهيم عند ديفيد إيستن (دراسة نقدية)، دراسة منشورة في مجلة قضايا سياسية، العدد 41 السنة 2015 ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

[95] النجار، أزمة بناء الدولة في العراق، المصدر السابق، ص 17

يوضح البروفيسور الألماني **مانفريد شميت** في دراسة مهمة له بعنوان (**المنجز السياسي وأصناف الديمقراطية، 2002**)، أن منجزات النظام السياسي لها ثمانية أبعاد هي: المحافظة على النظام، توفر قابلية الانسجام والتكيّف، المشاركة السياسية، الدعم السياسي، العدالة، الرفاهية، الأمن، الحرية.[96]

حين نتأمل نظام الحكم العراقي من عام (2003) سنلاحظ افتقاده الشديد للأبعاد أعلاه، وهو ما أدى إلى عدم تمكنه من إنجاز وظائفه وبالتالي دخوله في دائرة الأزمة السياسية الحادة التي تبدو ملامحها واضحة في النقاط الآتية:

- عدم تطبيق كامل مبادئ ونصوص الدستور الصادر في عام 2005.
- اندلاع النزاع الداخلي الطائفي وخصوصًا في فترة 2006-2007.
- تباينات جذرية في مفهوم الفدرالية.
- توتر العلاقات مع إقليم كردستان العراق في ما يتعلق بـ: السياسة النفطية وحل مسألة "المناطق المتنازع عليها حسب المادة 140 من الدستور"، قطع حصة الإقليم من الميزانية العامة وهو ما أثر مباشرة في وضع المواطن في الإقليم.
- البروز المفاجئ لتنظيم الدولة (داعش) وسيطرتها على ما يقارب من (40 %)

من مساحة العراق.

- تباطؤ العملية التشريعية وانشغالها بمشاكلها الداخلية.
- تفاقم هجرة المواطنين الداخلية (نحو 4 ملايين).
- زيادة أعداد المواطنين العراقيين الذين اختاروا الهجرة إلى الخارج.
- شلل أعمال الحكومة جراء استقالة البعض من الوزراء.
- زيادة أعمال التفجيرات.

[96] Schmidt, Manfred G. (January 2002). "Political performance and types of democracy: findings from comparative studies". European Journal of Political Research. 41 (1): 147–163. doi:10.1111/1475-6765.00007

كل هذه المؤشرات تعطينا الحق في التساؤل المشروع حول: العراق... إلى أين؟ [97]

أدّت التراكمات التأريخية، الاجتماعية، السياسية، إضافة إلى الحروب والنزاعات والاحتلال، إلى تكوين حالة فريدة في نوعها في العراق تتعلق بنشوء وبروز حاد للهويات الفرعية (محليّة، دينيّة، إثنيّة) حيث "صحا" العالم على عراق "جديد" مختلف وغير معروف بتلك الخصائص التي برزت في عام (2003) وما بعده، وهو ما أثر بحدة في الهوية الجامعة والموحدة للعراقيين، فقد أصبحت الطائفة أو المذهب أو الإثنية "بديلًا" للوطنية والولاء للوطن.

هذه الظاهرة خطيرة جدًا وتلامس خط "انفجار" الوحدة الوطنية، لذلك نعيد طرح التساؤل أعلاه: العراق... إلى أين؟ [98]

إن هذه المشكلة متعددة الأبعاد ومن أهمها هل يمكن إحلال مبدأ "التوافق" [99] كحل للإشكالية الخطيرة المهددة للكيان العراقي؟ وهل يقبل القابضون على القوة الكبرى (السلطة السياسية) مشاركة الآخرين في ممارسة السلطة؟

تحاول القوى المسيطرة على الحكم التحكم في المفاصل الرئيسية للدولة وعدم فسح المجال للقوى الأخرى بالمشاركة في صنع القرارات الحاسمة وبالتالي بروز ظاهرة التهميش في الساحة العراقية.

بقاء مثل هذا التوجه يُبعد السياسة العراقية عن العقلانية التي تكلم عنها **ماكس فيبر** كأساس لإدارة الدولة، [100] وبالتالي سيؤدي إلى انتكاسات حادة ويحتمل عدم إمكان التحكم في نتائجها التي ستؤدي إلى بروز ملامح " التفكك" في العراق.

وتأسيسًا على ما جاء أعلاه، فإن العراق (إذا لم يعطَ دور للعقلانية في السياسة العراقية) مُقبل على وضع أقل ما يمكن وصفه بأنه وضع "صوملة العراق" ولفترة غير محدودة إلى أن تتفق المصالح الدولية والإقليمية (ما دام العراقيون لا يقبلون

---

[97] النجار، أزمة بناء الدولة في العراق، المصدر السابق، ص 18

[98] نفس المصدر أعلاه ونفس الصفحة

[99] حول التوافقية في إطار الديمقراطية أنظر:
أرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة: حسني زينة ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت – بغداد ،ط1 ،2006

[100] حول فيبر والعقلانية ينظر: فيليب راينو، ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث، ترجمة وتقديم محمد جديدي، الناشر كلمة- أبو ظبي ومنشورات الاختلاف- الجزائر، ط 1 ، 2009

الاتفاق على المصلحة العليا) على "تقاسم النفوذ في العراق والمنطقة"، وحينذاك سيحدد هل أن العراق سيبقى على حاله الراهن أم سيتغير (سواء بصورة سلبية أم إيجابية). [101]

3-4 تحديات عملية التوجه نحو الديمقراطية في العراق

ارتباطا بمسألة العقلانية في السياسة العراقية، فإنه يتم هنا التطرق إلى مسألة الديمقراطية مع بدء نظام حكم جديد في العراق عام (2003).

إن المسألة الديمقراطية هي عملية معقدة لأنها تتعلق بالعمل على تحقيق التغييرات في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر على كيفية ممارسة السلطة في الدولة [102].ولتحقيق هذه المتطلبات فإن الحاجة تكون ضرورية لمرحلة انتقالية للوصول إلى دولة دستورية ديمقراطية.

العديد من العراقيين حلموا و ما زالوا يحلمون بـ " الديمقراطية " ولكن الذي حصلوا عليه منذ عام (2003) كان " الاحتلال Occupation " و" الفوضى Chaos"

إن هذا يعني أن هناك في وضع العراق صعوبات فكرية وعملية تطبيقية تواجه عملية " التحول الديمقراطي Transition to Democracy " أو بصورة أدق " التوجه نحو الديمقراطية".

إن الديمقراطية هي شيء أكثر من أن تكون محصورة فقط بـ"إجراء انتخابات ."

الديمقراطية هي نظام للحياة الاجتماعية والسياسية يتنافس فيه السياسيون للحصول على تأييد وثقة الناخبين لكي يستندوا على دعم المحكومين في الحكم ويحصلون بالتالي على الشرعية.

---

[101] النجار، أزمة بناء الدولة في العراق، المصدر السابق، ص 18

[102] د.أحمد غالب محي، التحول الديمقراطي (أسبابه، شوطه، مستوياته). دراسة حالة العراق، دراسة منشورة في: مجلة قضايا سياسية، العدد 37-38 السنة 2014، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص 151-168(الإشارة هنا إلى ص 153)

ولكن يلاحظ أن "المكونات العراقية " [103] المختلفة تريد أن تكون لها مشاركة في السلطة السياسية ولا تريد أن تلعب دور المعارضة، وهذا ما يعقد قضية الديمقراطية حيث إن أهم مرتكز للديمقراطية هو وجود مجموعة تحكم وبالمقابل مجموعة تعارض وتراقب.

ولكن العراقيين و الأمريكان الذين " يشجعون " الديمقراطية يواجهون المعضلة الآتية :

كيف يمكن الاختيار ما بين:

- السياسيين الذين يستندون في قوتهم السياسية على سمعتهم بأنهم يقدمون الخدمات إلى المواطنين.
- السياسيين الذين في قوتهم السياسية يستندون على سمعتهم بأنهم يقودون المقاتلين وبالتالي يؤمنون بالقوة المادية للسيطرة على السلطة السياسية.

إن القادة السياسيين الديمقرطيين لديهم هدفان في ممارسة السلطة السياسية واستخدام الأموال العامة:

- تقديم خدمات عامة جيدة للمواطنين
- مكافأة الداعمين النشطين لهم بالمنافع المادية عن طريق العقود العامة

ولكن القادة غير الديمقراطيين يركزون فقط على الهدف الأخير.

وهذه إحدى المعضلات الأساسية لبناء الديمقراطية في العراق.

لقد فشل العراق لحد الآن في إجراءاته لبناء ديمقراطية أو على الأقل في التحول نحو الديمقراطية، ولذلك وحسب تقرير مجلة (Foreign Policy) الأمريكية فإن العراق هو من ضمن أكثر عشرة دول فاشلة في العالم. وقبل ذلك أكدّ

---

(103) يُلاحظ في دستور جمهورية العراق 2005 تركيز واضح على مصطلح " المكون" أو " المكونات" حيث ورد ذِكره في مقدمة الدستور (2) مرتين
وفي متن الدستور (5) مرة، ينظر: مقدمة الدستور والمواد: 9 أولا، 12 ،49 أولا، 125، 142 أولا،
المصدر: جمهورية العراق، مجلس النواب، دستور جمهورية العراق 2005

البروفيسور (**اسطيفن زوينس** Stephen Zunes) من جامعة سان فرانسيسكو الأمريكية في دراسة له [104] بأن عملية ال "دمقرطة " في العراق فاشلة.

إن الإدارة الأمريكية كما يؤكد ذلك البروفيسور (**لاري دايموند** Larry Diamond) في دراسة له [105] بأن الإدارة الأمريكية لم تسلك سياسة صحيحة ولم تكن تريد الالتزام بضرورة خلق أمان في العراق وأنها لم تفهم أبدًا هذا البلد ولم تكن تريد ذلك. [106]

ولكن ماذا كانت نتيجة هذه السياسة والتخبط والخطأ الفاضح؟

النتيجة كانت كما يقول (**دايموند**) أن المستقبل الديمقراطي في العراق معلق في الميزان hangs in the balance. [107]

إذن ما هي المشاكل الضاغطة نتيجة تلك السياسة الفاشلة ؟

هذه المشاكل تتجلى في الظواهر الآتية: اقتصاد غير فعال، العنف المستمر، مجتمع متعب غير فَعّال، عدم فعالية أو نجاعة الدستور، عدم احترام الإجراءات الديمقراطية ونتائج الانتخابات، عدم حل المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية الفيدرالية وحكومة إقليم كُردستان، بروز مشاكل الفساد وعدم النزاهة.

إن العراق بهذا الزخم الكبير من المشاكل والأزمات وتراكماتها بعيد "جدًا" عن ما وعدت بها الإدارة الأمريكية (الديمقراطية ، الأمن ، النمو الاقتصادي...إلخ)،

وأن سلسلة طويلة من الحسابات الخاطئة للإدارة الأمريكية تركت العراق في وضع سيئ للغاية يشكل عقبة رئيسية أمام " التوجه نحو الديمقراطية".

---

[104] في مجلة (Foreign Policy In Focus) في آذار 2007

[105] Larry Diamond, What Went Wrong in Iraq, Foreign Affairs, 2004
https://www.foreignaffairs.com/articles/iraq/2004-09-01/what-went-wrong-iraq

[106] Ibid

[107] Ibid

إن العراق بهذا الحجم من المشاكل من الممكن أن يكون أكثر قربًا للحرب والاقتتال الداخلي منه للسلم والأمان.

إن التسلطية الناعمة (Soft Authoritarianism) التي مارستها الحكومات العراقية منذ (2003) لم يحرر العراق من السلوك الشمولي لممارسة السياسة، بل عمقت أكثر من هذا التوجه . هذه الحكومات يشبهها الباحث (**روزن** N.Rosen) في جامعة نيويورك بكونها " فاسدة وعنيفة وتحاول فرض نفسها بالقوة"، ويضيف الصحفي الأمريكي (**باتريك كوكبورنKockporn**) في صحيفة (الإنديندينت) البريطانية في (آذار 2010) بأن العراق ما زال غير مستقر ومنقسم إلى حد كبير ولذلك يصف الكاتب السياسيين العراقيين بأنهم " طبقة سيئة من السياسيين ."

إن هذا الوضع قد تدهور كثيرًا، بدا هذا واضحًا في عدم احترام نتائج الانتخابات وعدم الاهتمام برأي الناخب العراقي الذي أبداه في الانتخابات التي جرت في أوقات مختلفة والتي عكسَت بوضوح ظاهرة " العزوف عن الانتخابات" لدى الناخب. وهذا الوضع يوضحه البروفيسور (جاك سنايدر Jack Snyder) في كتابه المشترك Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War?) الصادر 2005 [108]بأن الانتخابات تمهد للحرب بفعل تراكم كل العوامل أعلاه.وهكذا فإن الانتخابات تصبح " عذابًا " كما جاء ذلك في دراسة للباحثين (ايلشنر Elischner وبيكر Becker) بعنوان عذاب الاختيار (Die Qual der Wahl)

إن عدم اكتمال عملية التحول الديمقراطي يزيد من خطورة اقتراب الوضع من حالة الاقتتال الداخلي؛ وذلك لأن المؤسسات في الدولة ستتسم بالضعف، وأن النخب السياسية ستكون مهددة بهذه الحالة المتسمة بالضعف. إن فشل عملية التحول الديمقراطي ستؤدي إلى فشل في بناء المؤسسات الديمقراطية والذي سيؤدي إلى :

- تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة الوطنية
- ضعف الدولة وعدم قدرتها للاستجابة لمطالب الجماهير
- سد الفراغ المؤسساتي والسياسي عن طريق الأيديولوجيات الشمولية والدينية.

[108] Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War. By Edward D. Mansfield and Jack Snyder. Cambridge, MA: MIT Press, 2005

في هذه الحالة ستبرز منافسة ما بين:

- النخب السياسية القديمة
- المجموعات السياسية الجديدة
- الجماهير

في الحالة العراقية يلاحظ أن الجماهير قد ادّت دورها في الانتخابات ولكن ماذا كانت النتيجة؟

إن النخب السياسية القديمة والجماعات السياسية الجديدة تحاول "الالتفاف" على نتيجة الانتخابات بما يؤدي إلى تحقيق مصالحها الخاصة وإهمال رأي الجماهير ولذلك يدخل العراق في نفق الأزمة السياسية الحادة.

وعليه لبناء ديمقراطية حقيقية في العراق يجب:

- احترام نتائج الانتخابات
- وجود نخبة سياسية تتسم بالنزاهة والوطنية وتغليب المصلحة العامة على أيّة مصلحة خاصة
- عدم تركيز السلطة السياسية في يد شخص واحد أو هيأة واحدة
- الاهتمام بإيجاد أرضية لتحقيق الشروط المسبقة للديمقراطية: التعليم وزيادة الرفاهية الاقتصادية
- التعاون والرقابة بين السلطات الرئيسية (على الأخص بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية) بما يضمن مسألة فرض رقابة الشعب على أعمال الحكومة
- الاهتمام بالثقافة السياسية المستندة إلى المفاهيم الأساسية للديمقراطية

بدون هذا الإطار العام فإنه من الصعب الحديث عن التحول الديمقراطي أو التوجه نحو الديمقراطية في العراق.

ولكن من يتمكن من التمهيد لهذه العملية الضرورية لبناء الديمقراطية في العراق؟

وهذا هو السؤال المفتوح الموجه للعراق.!

5- الخاتمة

انتهينا من الموضوع بإثارة سؤال مهم وخطير: أن حالة العراق تمثل سؤالًا مفتوحًا، وهو سؤال أثاره أصلًا **فوكوياما**.

لماذا هو سؤال مفتوح؟

لأن العراق ما زال يبحث عن " محرج" من وضعه " المُقلِق" و " المُزعج" و " المُذِل" ، ولكن لا يعرف كيف؟

إذن تأخذه " تيارات" مختلفة بحيث يتيه " بوصلته" ولا يعرف بأي اتجاه صحيح يجب أن يتوجه.

هناك اتجاه واحد صحيح يجب على العراق أن يسلكه وهو يتمثل في عملية بناء الدولة والتي تتطلب شيئين أساسيين هما:

- إقامة مؤسسات وتقويتها
- تطبيق حكم وسيادة القانون

وبهذه العملية ونجاحها سيتحول العراق من المرتبة الرابعة من تصنيف الدول (كما رأينا ذلك عند **فوكوياما)** إلى المرتبة الثانية والمتمثلة بـأن مدى وحجم ونشاطات الدولة واسعة، وأن قوة مؤسساتها قوية. [109]

ولكن في هذه الحالة (عدم وجود خيار آخر غير إزالة ادعاءات أحد الأطراف أو تدخل السلطة السياسية لإجبار أحد الأطراف للالتزام بتهدئة الوضع) تبرز ظاهرة خطيرة جدًا وعميقة التأثير في مسيرة الدولة وهي ظاهرة **موت السياسة** **[110]**.

إن السياسة إذا كانت لها علاقة بالنزاعات فإنها ليست فقط لأجل توجيهها أو حلها، بل أيضًا للاحتراس والحذر منها، لكي لا تعطي فرصة للعنف لكي تفعل فِعلها في جسم الدولة بما يؤدي إلى تفككها أو إزالتها [111]. وهذا هو واجب الدولة العراقية ويمثل تحديًا خطيرًا لها، وهذه تحتاج إلى الحكمة السياسية لكي نتجنب النزاعات أو تسويتها قبل استفحالها وبالتالي لكي نتمكن من بناء دولة قوية فاعلة.

---

[109] يُنظر أعلاه الفقرة 3-2 آلية بناء الدولة

[110] كانيفيز، مصدر سابق، ص 139

[111] نفس المصدر أعلاه ونفس الصفحة